

ظاهرة تشغيل الأطفال في العالم .. مصطفى نور الدين

اليوم السابع، العدد٤٢، ٢٥ فبراير ١٩٨٥، باريس، ص ص ٤ - ٧

السبت 30 كانون الثاني (يناير) 2016, بقلم [مصطفى نور الدين عطية]

ظاهرة تشغيل الأطفال في العالم

أحداث برسم البيع

لا يثير الرأي العام العالمي، الا الأحداث المفاجئة، الانقلابات، الحروب، سقوط الطائرات، او الكوارث الطبيعية والمجاعات، عندما تكثر ويصبح الصمت عليها مبالغة في محاولة تجميل صورة العالم... ومن ناحية أخرى، يصمت العالم، أو يحاول ان يحجب عن انظاره الظواهر المألوفة، حتى ولو كانت غير انسانية... وعمل الأطفال اكثر هذه الظواهر حدة وايلاماً، اذ تكاد صرخات هؤلاء الصغار ان تصم الآذان... ولكن من يجيب؟

كم طفل يعمل في العالم؟ طبقاً لليونسيف في عام ١٩٧٨ نحو ٥٤ مليون طفل لم يتجاوز عمرهم الخامسة عشر، ارتفع عددهم الى ٧٥ مليوناً في العام ١٩٨٢... بل ان الأمم المتحدة تقدرهم بما يزيد كثيراً عن ١٥٠ مليون طفل!!!... ملايين في افريقيا وأميركا اللاتينية وعشرات الملايين في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا. ما يزيد عن المليون طفل في تركيا، وكذلك في مصر والفيليبين وضعف هذا العدد في باكستان وثلاث اضعافه في اندونيسيا والبرازيل و٢٠ ضعفاً في الهند... من يعرف العدد بدقة؟ لا تملك كل الهيئات المتخصصة الا

تقديرات ادنى من الأرقام الحقيقية.

ولا بد من الاقرار بأن ظاهرة استغلال الأطفال في العمل ليست جديدة، فكتب الرحالة تهتم بوصف الحياة الاجتماعية في مختلف البلدان، وتذكر دائماً دور الأطفال في العمل، خاصة العمل الزراعي أو في الرعي... وحديثاً مع الثورة الصناعية في اوروبا كانت قوة عمل الأطفال محل استغلال مكثف من قبل ارباب العمل.

ولجأ اصحاب العمل الى استغلال الأطفال انطلاقاً من ندرة الأيدي العاملة، على اثر تفشي الكوارث الطبيعية والأوبئة التي كانت تفتك بملايين البشر وبالتالي استخدم الأطفال في العمل بدل البالغين. وكحل له ايضاً خصوصيته المتمثلة في امكانية استغلالهم بصورة اكثر كثافة، لسهولة السيطرة في العمل، الى جانب انعدام انخراطهم في نقابات تدافع عن مصالحهم، وكذلك استخدامهم مقابل اجور ادنى من اجور العمال البالغين، بل وفي الضغط على هؤلاء العمال لقبول اجور اكثر انخفاضاً.

اي ان العامل السكاني ادى في مرحلة في البلدان الرأسمالية المتقدمة، لاستخدام عمل الأطفال كأسلوب لمواجهة المنتجين المباشرين، ولزيادة نصيب ارباب الأعمال من الأرباح نتيجة انخفاض الأجور. وجدير بالذكر ان هذا العامل السكاني ادى في عديد من المجتمعات ليس فقط الى استغلال الأطفال، بل الى تقهقر في علاقات الانتاج الاجتماعية الى درجة اعادة ربط الفلاح وأسرته بالأرض «كقن» بل الى درجة العبودية في بعض المجتمعات...ذلك لأن الأيدي العاملة لم تكن كافية لضمان استمرار عملية الانتاج...

ونجد نقيض ذلك في مجتمعات اخرى... حينما يكون المنتج المباشر، الفلاح مثلاً، غير قادر وحده على استغلال قطعة الأرض التي يملكها أو يؤجِّرها، وكذلك ليس لديه الوسيلة لاستئجار عامل زراعي لمساعدته، فيلجأ الى استخدام عمل الأطفال، اطفاله اساساً، ويحثه أو يدفعه ذلك لزيادة الانجاب، لتوفير ايدٍ عاملة مجانية اي اطفاله.

وبالمثل عندما يكون دخل رب الأسرة غير كاف لاطعام اطفاله، فهنا تبدأ ظواهر استغلال هؤلاء في اعمال لدى الآخرين للمشاركة في ضمان عيش الجميع... وما زال القديم سارياً حتى الآن...

ولكن اين نجد هؤلاء الأطفال؟... في اي الأعمال؟ وفي اية ظروف عمل؟

في حقول مصر، نشهد الأطفال يشاركون في العمل الزراعي، في

الري، في جمع «القطع» او بيض دودة القطن، وفي جمع القطن، مع شروق الشمس حتى غروبها، يعملون ويغنون... اغان تصبح فلكلوراً شعبياً!... وفي ورش الحرفيين عند الحدادين، والخياطين وحرفيي الأحذية وورش الأثاث، يباشر الأطفال العمل قبل الخامسة من عمرهم وذلك منذ الصباح المبكر حتى وقت متأخر من الليل... وفي جمع القمامة، يصعد الأطفال سلالم المنازل، ويهبطون حاملين بقايا طعام السادة ونفاياتهم... وعلى الأرصفة اطفال لتنظيف احذية المارة وسياراتهم.

وفي المغرب، في ١٧ مصنعاً تابعاً للدولة و٦٢ مصنعاً خاصاً، يعمل الأطفال ٧٢ ساعة اسبوعياً... اطفال بين السابعة والثانية عشرة سنة، لانتاج السجاد ذي الفن الرفيع ـ العمل اليدوي الذي يروق للسياح من الأوروبيين وغيرهم... وآلاف من الأطفال يعملون في حرفٍ اخرى، النقش على الخشب أو النحاس... عمل شبه مجاني... حيث المعلم لا يدفع اجوراً لقاء تلقين المهنة، ولمدة سنوات...!

وفي تركيا، ٧ بالمئة من الأطفال اقل من ١٥ سنة يعملون وقتاً كاملاً، ويمثلون ربع السكان في سن العمل... في الورش الميكانيكية، صناعة الملابس، الأحذية... الخ ١٢ ساعة عمل يومياً، ٦ ايام عمل في الاسبوع... مقابل ربع الحد الأدنى للأجور!... وترتفع نسبة عمل الأطفال في البلاد التي يرتبط نظامها الاقتصادي بأسلوب الاستغلال الرأسمالي، وهو نظام يتيح نمو الأنشطة الاقتصادية الموازية أو الخفية... ففي تركيا على سبيل المثال يسجل ارباب العمل ثلث عدد الورش، بينما الباقي يعمل في الخفاء في السوق السوداء... فعدد البالغين سن العمل (١٥ – ٦٥)وفي تركيا يقدرون بنحو ١٧ مليون إنسان، بينما الذين يتمتعون بتأمينات اجتماعية ٦ ملايين فقط... فأين باقي القوة العاملة؟

وتكشف الحوادث عن تشغيل الأطفال بشكل مخالف للقانون هذا ما يتيح امكانية التعرف على الظروف التي يعيش فيها الأطفال في هذه المصانع والورش السرية... ففي تركيا في العام ١٩٨٣، اصيب في العمل ١٦ الف شخص بين ١٥ سنة و١٩ سنة... بالاضافة الى ٨٠٠ طفل تبلغ اعمارهم اقل من ١٥ سنة، وفي حزيران (يونيو) من السنة نفسها ماتت في العمل ٩ فتيات اقل من ١٦ سنة في مصبغة جلود باستانبول.

اما المافيا في ايطاليا فهي التي تدير بشكل مباشر أو غير مباشر عمل نحو نصف مليون طفل، يعملون بشكل غير قانوني، في كل القطاعات

الاقتصادية. صناعة الجلود، الشنط، الأحذية، صناعة الملابس الجاهزة، تصنيع قطع الغيار الميكانيكية للسيارات، في المقاهي والحانات، في المطاعم، في جمع الطماطم وحراسة قطعان الماشية في القرى...

في نابولي وحدها ما يزيد عن ٥٠ الف طفل، اقل من اربعة عشر سنة يعملون في السوق السوداء، مقابل اجر زهيد... وفي ميلانو، تعقد المافيا اتفاقاً مع اصحاب الأعمال لاستئجار اطفال لادارة المشروعات التي يسيطرون عليها... ويجبر الجميع على الصمت تحت وطأة التهديد...

وايطاليا، وان كانت تصنف كبلدٍ صناعي متقدم، فان ذلك لا يستثنيها من القاعدة، بل تصبح احد اعمدة اثباتها... فهي تمر بأزمة حادة ككل البلدان الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة على السواء... خاصة جنوب ايطاليا... حيث تنتشر بطالة الكبار، وحيث يحل الأطفال محل البالغين... فصاحب العمل يهمه ان يجد مخرجاً، ليدوم نشاطه... اذن مصانع سرية غير معلنة، عدم دفع ضرائب للدولة، تشغيل اطفال نظير اجور منخفضة، وتهريب بضائع عبر اسواق العالم، حيث تباع بأثمان منافسة لمثيلاتها من السلع التي صنعها الكبار نظير اجور مرتفعة من قبل رأسماليين اقل شطارة وحنكة منه...

وفي دراسة حديثة نشرت بايطاليا تحت عنوان «لا العب... انا اعمل»! نجد انه بين ٣٢ تلميذاً في السنة الخامسة في المدرسة الابتدائية و١٨ تلميذاً يعملون طوال السنة، في تسع مهن مختلفة،

اغلبهم يعمل نحو ٦ ساعات يومياً، بينما ٤ اطفال منهم تمتد يومية عملهم من ٩ ساعات الى ١٢ ساعة! وبجانب هؤلاء، يوجد ٩ تلاميذ يعملون اثناء الاجازة (العطلة المدرسية) فقط بينما لا يوجد الا خمسة تلاميذ فقط، لا يعملون!... وبين الأطفال الذين يعملون ١٧ تلميذاً يعملون لدى اصحاب اعمال بصورة غير قانونية، خمسة أو ستة ايام في الاسبوع، وقد اقر كل التلاميذ انهم اصيبوا مرة أو اكثر اثناء العمل. وأنهم لا يملكون الوقت ليلعبوا كباقي الأطفال!

وتحافظ المملكة المتحدة (انكلترا) على تقاليدها العريقة في ما يتعلق باستغلال الأطفال. ففي هذا البلد كان يتم اعرق تقليد في تشغيل الأطفال مع بدء الثورة الصناعية، والآن نحو ٢٥ بالمئة من الأطفال الانكليز في سن ١٣ او ١٦ سنة يمارسون عملاً ولو جزئياً طوال السنة. فبين موزعي زجاجات اللبن والحليب على المنازل أو بيع الجرائد في الصباح المبكر قبل الذهاب الى المدرسة يدور نشاط عدد هائل من الأطفال، واثر ذلك على مستواهم الدراسي وعلى نسب مواظبتهم على الذهاب الى المدارس. ومع ازدياد حدة الأزمة في بريطانيا يجد الأطفال اعمالاً هنا وهناك لتوفير ضرورات الأسرة، في وقت يعجز فيه الآباء عن ايجاد وظيفة!!

ويقدر ان هناك نحو مليون ونصف مليون طفل بين ١٣ و١٦ سنة يعملون بالمملكة المتحدة... وعلى ضوء استجواب ٩٤١ تلميذ من ٨ مدارس لندنية أجاب ٣٥٪ منهم انهم بممارستهم عملاً يقعون بمقتضاه تحت طائلة القانون الذي لا يبيح لهم العمل لصغر سنهم.

فعمل الأطفال ليس وقفاً على آلاف المهاجرين من باكستان أو الهند الذين يتعرضون دون شك لمعدلات استغلال كبيرة، وانما يدخل فيها اعداد هائلة من الانكليز، وبرغم هذا العدد الهائل من الأطفال الذين يمارسون اعمالاً بشكل غير قانوني، فان عدد اصحاب العمل الذين عاقبهم القانون لارتكابهم مخالفة بتشغيل الأطفال في لندن في ١٩٨٣ لم يكن الا اثنين فقط!!

وفي المانيا الغربية تم توقيع ٣٤٤ الف عقوبة مخالفة تشغيل اطفال

في مقاطعة «بافري» وحدها عام ١٩٨٣! فكم عدد الأطفال الذين يعملون؟! لغز؟ تقدر جماعة مناهضة العبودية بلندن عدد الأطفال الذين يعملون بالمانيا الغربية بنحو ٣٠٠ الف طفل، الا ان هذا العدد يبدو ادنى كثيراً مما يعكسه واقع المخالفات التي ذكرناها آنفاً.

ومن المعروف انه ببرلين يوجد «سوق» بكل معنى الكلمة حيث ٧٥ بالمئة من البائعين و٩٠ بالمئة من المشترين من الأتراك المهاجرين، اما «السلعة» فهي الفتيات بين ٩ سنوات و١٤ سنة. يُستأجرن للعمل في فرز الفواكه والحمضيات وغسلها وترصيصها في الصناديق، وكذلك للعمل في نظافة المكاتب وفي الصناعات الخفيفة...

ويقول لنا احد خبراء اليونسيف: يوجد في الهند نحو ٢٠ مليون طفل يعملون، ويتعرضون لاستغلال يفوق الوصف... لقد اثبتت هذا لجنة عينتها الأمم المتحدة لمناهضة العبودية في العالم... ووجدت هذه اللجنة في منطقة تامول ـ نادو ٤٥ الف طفل يعمل بين عدد العاملين البالغ مائة الف...

اطفال دون الخامسة عشر، يعملون في صناعة الكبريت «عود الثقاب» وفي صناعة المناجل في منطقة البنغال» ويضيف «توجد المصانع الأساسية في مدينة على بعد ٣٠ كيلومتر عن القرى التي يعيش بها الأطفال، فتمر الأوتوبيسات لنقلهم مع مطلع الصباح وأحياناً يعملون ليلاً... واذا اخذنا ١٦ مصنعاً كعينة، فاننا نجد ان ٨٠ بالمئة من هؤلاء الأطفال الذين يعملون لا يعرفون القراءة والكتابة، اي حرمهم العمل من فرصة التعليم، وتدفع اجورهم على الانتاج بالقطعة، وهو ما يدخلهم في صراع من اجل مزيد من الانتاج وبالتالي ارهاقهم الى درجة كبيرة، يضاف الى ذلك ان ظروف العمل شديدة الخطورة، فهم يلمسون طوال الوقت عناصر خطيرة، مثل «الفوسفور»، و«اكسيد الزنك» و«الصمغ العربي»، الخ... والتسمم بهذه العناصر يتم بعد فترة طويلة نسبياً حيث يتراكم اثرها في الجسم، ويظهر الأثر بعد ذلك بعد ان تصل الجرعات حداً معيناً...

ويضيف «نجد التشريع الهندي يُحرّم عمل الأطفال في مثل هذه الصناعات الخطيرة... الا ان القانون شيء والواقع شيء آخر. فمن يتصور ان عملاً يبدو بسيطاً مثل لف الأسلاك المعدنية يؤدي بعد ٦ او ٨ سنوات الى فقد الرؤية تماماً!... كم من الأطفال تعرضوا لهذا الخطر. وكم اصابتهم الحروق أو ماتوا في حوادث العمل؟

ان هؤلاء الأطفال يحكم عليهم احياناً بالموت مسبقاً، مثلهم مثل

الأطفال الذين ترسلهم ايران على جبهة القتال مع العراق، لكي تنفجر فيهم الألغام»!

ويتطور مفهوم العمل على المستوى العالمي، الفردي وفي كثير من الأحيان الرسمي على مستوى الدول لتصبح «الدعارة» مهنة... لقد كانت منذ ما قبل التاريخ، ولكن الجديد هو تنظيمها وادارتها، ليس من قبل القوادين الأفراد فقط، وانما الدول ايضاً! ففي حديث لنائب رئيس وزراء تايلندا السابق، السيد روجانستيان Rojanasthian امر حكام المدن بفتح اماكن الترويح واللهو والتسلية، حتى تلك التي يهاجمها البعض لطابعها «الجنسي». ويضيف نحن (الدولة) بحاجة الى نقود كثيرة خلال العامين القادمين... والسياحة مصدر اساسي لجلب هذه النقود... واذا كان بعضكم ينظر الى هذه الأماكن كقذارة وعار فان السياح يعبدونها»

ولم يقف العمل في اماكن التسلية والترويح عند النساء بل تجاوز ذلك الى الأطفال في «بانكوك» وحدها نحو ١٠٠ الف من الأطفال يعملون من اجل ارضاء السياح من الولايات المتحدة واليابان بشكل خاص... ونفس الظاهرة نجدها في الفيليبين وسيريلانكا ايضاً...

بالاضافة الى ذلك فان ظواهر بغاء الأطفال بدأت تنتشر منذ سنوات فنجدها في مدن مثل مرسيليا ونيس ونيم وباريس اطفال دون الرابعة عشر، يقدر عددهم بنحو ٥ آلاف غلام و٣ الاف فتاة قاصر... اطفال يقدر دخلهم اليومي بما يزيد عن ١٥٠٠ فرنك!! (الحد الأدنى للأجور ٤٢٠٠ فرنك شهرياً)... ترعى اعداد منهم شبكة من القوادين وتجار المخدرات... ونفس الظاهرة نجدها في البرتغال والمملكة المتحدة والمانيا الغربية، بل في ساحل العاج، والبرازيل... ويقدر اليونيسيف عدد الأطفال الذين يقل سنهم عن ١٥ سنة ويمتهنون الدعارة بنحو مليوني طفل في العالم! وتجدر الاشارة الى ان سن هؤلاء لا تتجاوز في بعض الأحيان ثلاث سنوات!

يقع استغلال هؤلاء الأطفال اذن بدءاً من وكالات السياحة التي ترشد عن اماكن وجودهم، الى منظمي بيوت الترويح، الى شبكة المشترين والموردين للأطفال الذين باعهم الآباء «لضيق ذات اليد» او تم سرقهم بشبكات منظمة خصيصاً من مافيا الرقيق الأبيض الخ...

ويتبلور في المجتمع الرأسمالي الغربي، ظاهرة جديدة نسبياً، تتمثل في عمل الأطفال حديثي الولادة، بدءاً من ثلاثة اشهر. وهذا ما بدأ ينتشر في الدعاية التلفزيونية ومجلات الموضة، من اجل الاعلان عن المنتجات الغذائية، والسلع الكمالية والملابس وغير ذلك.

وتنتشر وكالات دعاية تشغيل الأطفال كـ «عارضين» في العاصمة الباريسية على سبيل المثال.

ويقول احد اصحاب هذه الوكالات، «ان اجهزة الموسيقى التي يعلن عنها طفل في التلفزيون يرتفع بيعها بمقدار ٣٠ بالمئة بالمقارنة لو قام بالدعاية رجل أو حتى امرأة جميلة...»!

وتقول لنا ام احد الأطفال... لم اعمل منذ سنوات وافترقت عن زوجي الذي يتعاطى المخدرات... لم اجد حيلة الا تشغيل طفلي منذ كان في الشهر السابع من عمره وهو في الوقت نفسه عمل بالنسبة لي اذ اقضي يومي بين التليفون للسؤال في وكالات الدعاية عن حاجتهم لأطفال، وبين الذهاب الى الوكالات والمصور... اعرف ان هناك بعض الأضرار على الطفل، نظراً للارهاق طوال اليوم، وبشكل خاص من تأثير «الفلاش» على عينيه... ولكن ماذا افعل؟!

تعود العالم ان يعايش الظواهر «الروتينية»، لا تستفزه ولا تحرك مشاعره... ينشغل بمصالحه الاستراتيجية أو الحيوية، يقيم الدنيا ويقعدها اذا تهددها خطر ما... اما مصير الأطفال فهو لم يحرك ساكناً من قرون... ففي عام ١٩١٩، حدد مؤتمر العمل الدولي الحد الأدنى لسن الأطفال الذين يعملون بالصناعة بأربعة عشر سنة، ثم في ١٩٧٣، اصبح ١٥ سنة، مع تحريم الأعمال ذات الطبيعة الخطرة على الصحة للأطفال اقل من ١٨ سنة. ودعت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٩ .ان تبذل «الانسانية افضل ما تملك من اجل مصلحة الأطفال»! وضرورة ان تشملهم الرعاية والحماية والتعليم والتأمين الاجتماعي والصحي وبالأمن الغذائي والسكن والتمتع بوقت الفراغ»! وفي ١٩٦٦ تبنت الجمعية العامة مقرراً آخر يقضي «بضرورة حماية الأطفال والمراهقين من الاستغلال الاجتماعي والاقتصادي، وفي ١٩٨٠ اوصت الأمم المتحدة «بالقضاء على ممارسة تشغيل الأطفال». وهي كلها نفس المقررات التي تدعو اليها اليونيسيف ومكتب العمل الدولي منذ عشرات السنين... ولكن التناقض يبدو بين ما يقال وما ينفذ... فالدول الأعضاء في مكتب العمل الدولي بلغت ١٥٠ دولة، لم يوقع ويلتزم بمقرراتها وقوانينها حتى الآن الا ٢٦ دولة فقط...! (المانيا الغربية، بلغاريا، كوستاريكا، كوبا، اسبانيا، فينلندا، هندوراس، ايرلندا، ايطاليا، اسرائيل، كينيا، ليبيا، لوكسومبورغ، نيكاراغوا، نيجر، النروج، بولونيا، المانيا الديمقراطية، رومانيا، روندا، بيلورس، اوكرانيا، الاتحاد السوفياتي اوروغواي، وزامبي). وليس مؤكداً ان كل هذه البلدان تحترم القانون الذي يحرم تشغيل الأطفال... ونتساءل كم من بلاد العالم يسمح لنفسه بالكلام عن حقوق الانسان؟!

تحقيق: مصطفى نور الدين عطية

قمت باللقاء بالسيدة جالبير مديرة مكتب العمل الدولي في باريس واجراء هذا الحوار معها بشأن عمل الأطفال



مكتب العمل الدولي

دول قليلة تلتزم بالقوانين

حاولنا ان نستطلع رأي واحدة من اكبر المنظمات العالمية التي تولي اهمية خاصة الى مشاكل العمل بالعالم... فالتقينا بالسيدة جالبير مديرة مكتب العمل الدولي (فرع فرنسا) وطلبنا منها ان تخبرنا عن آخر

رقم او تقدير يخص الأطفال الذين يعملون بالعالم... فأجابت... في ما يتعلق بمسألة شديدة الابهام، كعمل الأطفال، للأسف ليس هناك ارقاماً مطلقة، فقط تقديرات، ٧٥ مليون، ١٠٠ مليون، بل اكثر في نظر البعض... اذ المسألة تدور حول تعريف: من هو الطفل الذي يعمل؟ فالحدود بين طفل يعمل وطفل يساعد اسرته، في موسم العمل الزراعي مثلاً، في فترة العطلة الدراسية، قليلة. فهو يعمل في الحالين، ولكن في ظروف مختلفة، عند اسرته هناك مراعاة لقدرته ولطاقته، فاذا تعب فهو غير مضطر لمواصلة العمل، بينما المشكلة تظهر في اللحظة التي يتحول فيها هذا العمل «المسلي» الى ضرورة عائلية، ويرسل الآباء الأطفال للعمل لدى الجيران ايضاً، او عندما يصبح هذا العمل في فترة السنة الدراسية وليس في الاجازة او في وقت الفراغ، وهذه الصعوبة في وضع حدود نوعي العمل هو ما يجعل التقديرات مختلفة، بجانب ان قسماً كبيراً من عمل الأطفال في العالم يتم بشكل غير قانوني، وليس في متناول السلطات».

وتضيف مديرة مكتب العمل الدولي «يزيد في صعوبة المشكلة ايضاً، مسألة الحد الأدنى للتعليم الاجباري. فهو يختلف من بلد الى آخر، فاذا كان السن الاجباري في بعض البلدان ١٢ سنة، فهذا يعني ان الطفل بعد تجاوز هذه السن يمكنه ان يعمل، طبقاً لقانون هذا البلد، في حين ان التشريع الدولي يحرم العمل في هذه السن... ولكن كم بلد يلتزم بالقانون الدولي، الواقع يقول غير ذلك. ففي التشريع الدولي لا يجب ان يعمل الأطفال في اعمال خطرة مثل المناجم وبعض الصناعات ذات الأثر السيء على الصحة... الا ان هناك مشكلة في وضع رقابة دولية على كل بلد خاصة، وان التشريع الدولي للعمل لم

تلتزم به كل الدول لسبب بسيط وهو انها لم توقع عليه».

■ **كيف ترون اذن التشريع الفرنسي الذي يبيح للطفل في الرابعة عشر ان يلتحق بالعمل الصناعي تحت لافتة «فترة تدريب أو تعليم»، بل ان الطفل الذي تجاوز ١٢ سنة يمكنه العمل بالنشاط الزراعي بشرط تواجد احد والديه بنفس موقع العمل؟**

- بالفعل ينص تشريع العمل الفرنسي على هذا، وهنا يجب التذكير ان فرنسا نفسها لم توقع على تشريع العمل الدولي الذي يعين الحد الأدنى للعمل بخمسة عشر سنة على الأقل.. واضافت «وبجانب الأنشطة التي ذكرتها فانه في الصيد أيضاً نلقى اطفالاً ربما ادنى سناً من ذلك... ١٢ او ١٣ سنة شرط ان يكون الأب الى جانبهم... والذي وضع التشريع الفرنسي، الذي لم يتغير بعد، قدر انه قبل سنتين من نهاية المرحلة التعليمية الاجبارية التي كانت حينذاك ١٤ سنة، ربما يكون من الهام تعويد الطفل على الحياة العملية، فاذا لم يكمل دراسته يكون بذلك قد اعد لممارسة مهنة ما.... وقد اصبح التعليم الاجباري حتى ١٦ سنة ولكن التشريع لم يتغير

بعد... وبالتالي فانه من الممكن ان نجد بعض مظاهر العمل غير القانوني، خاصة بالنسبة للمهاجرين بفرنسا بشكل غير قانوني، فصاحب العمل لن يعلن تشغيله رسمياً لهؤلاء ولا للأطفال دون السن القانوني للعمل... ولكن يجب اضافة ان عددهم في جميع الأحوال لا يمثل ظاهرة صارخة ومتفشية مثلما هو الأمر في البلاد المتخلفة.

■ كيف يرى مكتب العمل الدولي مشكلة استخدام الأطفال «كرقيق ابيض» في الدعارة؟

- بالنسبة لفرنسا فان هذه الممارسات المبكرة للأطفال محرمة وممنوعة قانونياً، وان كانت كظاهرة بدأت في الظهور وتنتشر منذ سنوات قريبة فان مرجع ذلك برأينا هو تفكك العلاقات الأسرية في المجتمع الحديث، وانتزاع الأطفال لحريتهم بشكل مبكر نسبياً داخل الأسرة، الى جانب ابتعاد الاباء عن الأطفال وانشغالهم بالعمل أولاً قبل كل شيء، فهذا الاستغلال المبكر للأطفال قبل ان يصلوا الى فترة النضج، يؤدي الى بحثهم عمن يلتفت اليهم ويهتم بهم، ويحاولون ان يستشعروا بأن لهم قيمة ما، لم تعد الأسرة تشعرهم بها، لانشغال الآباء عنهم، فيتجهون الى هذه الممارسة الممنوعة، للبحث عن هذه القيمة بشكل مباشر في جسدهم، أو من خلال النقود التي يحصلون عليها».

■ في البلاد المتخلفة مثل الفيليبين وسيريلانكا وتايلندا، يتجاوز الأمر حدود تشغيل الأطفال، الى بيعهم كعبيد، وبالتالي استغلالهم في كل الأعمال بما في ذلك بدون شك الدعارة، فما هو موقف مكتب

العمل الدولي من هذه البلاد، وهل هناك اسلوب دولي للضغط على تلك الدول لتحرم هذه الممارسات؟

- بالفعل، في عديد من البلاد نجد ظاهرة بيع الأطفال، يضاف اليها ظاهرة اخرى تؤدي الى نفس المصير، وهي ظاهرة رهن الأطفال مقابل دين تعجز الأسرة عن تسديده اطلاقاً، نظراً لارتفاع معدل الفائدة الذي يفرضه المرابي... وبالتالي تظل الأسرة تسدد هذه الفوائد لسنوات، بل ربما تعجز حتى عن مواصلة التسديد، وتفقد للأبد الأطفال الذين تركتهم كرهينة لدى المرابي... ويستغل هذا الأخير الأطفال تحت كل الأشكال ويبيعهم الى من يريد اذا اراد... وحل المشكلة بالنسبة لنا مرتبط بايجاد حل لمجمل مشاكل المجتمع، بحيث يتوفر لكل اسرة دخل معين كحد ادنى يخرجها من البؤس، ولا تجبر على تشغيل اطفالها أو بيعهم، وما نعمل منذ سنوات على المطالبة به، هو تخفيض ساعات عمل الأطفال وعدم تشغيلهم في المهن ذات الخطورة على حياتهم وعلى صحتهم. وهذه خطوة اولى ضرورية في المجتمعات التي تعودت ان توجه اطفالها نحو العمل في سن مبكر نظراً للمشاكل الاقتصادية التي تواجهها... ويقوم مكتب العمل الدولي في هذا الشأن بتشجيع المشروعات الاقتصادية التي تحتاج الى ايدي عاملة مكثفة من البالغين بحيث يكون بامكانهم اطعام اسرهم، فانشاء سد على نهر ما سوف يستوعب عدد هائل من الأيدي العاملة، وبعد انتهاء السد وامكانية ري مزيد من الأراضي الزراعية، وزراعتها وتعبيد الطرق بين القرى والمدن كل هذا سيوفر اعمالاً متزايدة ويحل على المدى الطويل هذه المشكلة... وليس هناك حل آخر افضل

من ذلك... فاصدار قانون لن ينفذ شيء لا معنى له... ومعظم الدول لم توقع على تشريع العمل الدولي. اذن فهي غير ملتزمة به، ولا يمكن اجبارها... اذن الحل الواقعي والملموس هو خلق انشطة للكبار، ليتمكن الأطفال من الدراسة، حتى يصلوا الى سن ناضج يمكنهم عنده ممارسة نشاطاً اقتصادياً ما... وما يسعى له مكتب العمل الدولي هو اولاً، وضع حدود على عمل الأطفال ثم بعد ذلك العمل تدريجياً على الغاء هذا الاستغلال، ولكن ذلك لن يتم من خلال اصدار تشريعات، بل بمحاولة احداث حلول للمشاكل الاقتصادية لهذه البلدان.. واعطاء نصائح وتوصيات تذكر بضرورة الغاء عمل الأطفال».

أي رسالة أو تعليق؟